مركز المعرفة للدراسات والابحاث الاستراتيجية
KNOWLEDGE CENTER FOR STRATEGY RESEARCHES AND STUDIES

دور المنظمات الإغاثية في الأزمة المعيشية بحضرموت

دراسة حالة ٢٠١٩-٢٠٢٢م

almarfacenter

الـفـهـرس	رقم الصفحة
المقدمة	3
التدخلات الإغاثيّة الإنسانيّة الطارئة	4
تداعيات الحرب على المستوى المعيشي للفرد بالمجتمع	٥
دور المنظمات في تحسين الوضع المعيشي في حضرموت	6
نتائج تدخل المنظمات الإغاثيّة على تحسين الوضع المعيشي	16

مقدمـــــــــــــــة:

بدأت الأزمة السياسيّة في اليمن في منتصف ٢٠١٤م وبعدها دخلت اليمن في أزمة إنسانيّة نتيجة للحرب التي دخلت فيها البلد وتدخل قوات التحالف العربي بعد مغادرة الحكومة في اليمن العاصمة صنعاء إلى عدن واستغاثة الرئيس عبدربه منصور هادي بالمملكة العربية السعودية وإعلان قوى التحالف العربي عاصفة الحزم ٢٥ مارس ٢٠١٥م التي كان هدفها إنقاذ اليمن من الجماعات الانقلابية الحوثية واستعادتها منهم.

حيث دخلت اليمن في حالة حرب وشُلت مؤسسات الدولة بشكل تام عن العمل بسبب زيادة حدة الاقتتال الداخلي، كل تلك المجريات والمعارك المتتالية أدخلتها في أزمة إنسانيّة شديدة بسبب انقطاع المؤون، وتأثرت المحافظات اليمنية على مر السنوات الأخيرة من الحروب ونالت محافظة حضرموت نصيبها من الأزمات المتتالية، وأصابت المحافظات الأخرى موجات عديدة من النزوح.

حيث أن اليمن عمومًا تعد من دول العالم الثالث والتي تعاني من تدني المستوى المعيشي من قبل بدء الحرب في اليمن إلا أن الحرب قد زادت من الوضع سواًء، وتعد حضرموت أكبر محافظات اليمن مساحة كما أنها من أكثر المحافظات البعيدة جغرافيا والتي لا تقع تحت سيطرة الحوثيّ مما يجعلها أكثر المحافظات أمنًا، وبالتالي عُرضة للنزوح الداخلي المستمر والذي شكل عبء كبير على المنظمات الإغاثيّة المحلية والدولية وزاد من تعقيد وصعوبة أداء قيادة السلطة المحلية في المحافظة.

وفي هذا البحث حاولنا التركيز على أهم الأدوار التي قامت بها المنظمات الإغاثيّة وتدخلاتها ؟، وقد أستخدمنا مصادر ومقابلات مع عدة منظمات مجتمع مدني ذات صلة رئيسة في هذا الجانب مثل: (مؤسسة متطوعون للتنمية ...والخ)، بالتنسيق مع مكتب الشؤون الاجتماعيّة والعمل ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانيّة بالأمم المتحدة (OCHA) بحضرموت محور المكلا، ومكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي بحضرموت الساحل، للكشف عن الدور التي تقوم به هذه المنظمات، فماهي انعكاسات الدور التي تقوم به منظمات مجتمع مدني لتخفيف حدة المعاناة لدى الأفراد؟، كيف يمكن فهم هذا الدور؟، كيف يستفيد منها النازح في محافظة حضرموت خلال الفترة الماضية ؟، وماهي أبرز النتائج المستخلصة من هذه الأدوار؟!.

والله ولي التوفيق.

١. خلفية التدخلات الإغاثية الإنسانية الطارئة:

منذ اندلاع الحرب في اليمن وإعلان عاصفة الحزم مايو٢٠١٥م وما شهدته جميع محافظات اليمن من أزمة خانقة تدخلت العديد من المنظمات الدولية بحملات إغاثيّة طارئة لإنقاذ الأرواح فـ "في شهر مايو في العام ٢٠١٥م تم إعلان تأسيس مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانيّة وتخصيص أكثر من مليار ريال استجابة للاحتياجات الإنسانيّة والإغاثيّة للشعب اليمني وبهدف السعي لجعل هذا المركز قائمًا على البعد الإنسانيّ بعيدًا عن أي دوافع، وفي إطار عملية إعادة الأمل يتولى المركز أقصى درجات الاهتمام والرعاية للاحتياجات الإنسانيّة والإغاثيّة للشعب اليمني[١] ، كما أن "معظم التمويل الذي يصرف لليمن بشكل عام يكون عبر صندوق التمويل الإنسانيّ الذي أنشأته الأمم المتحدة بقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانيّة (OCHA) مُنذ عام ٢٠١٧م وكان التمويل يتراوح ما بين ٤ مليار-٣.٥ مليار دولار سنويًّا، وفي عام ٢٠٢١م تم اعتماد ٢ مليار و٧مليون دولار، خلال هذا العام وصل الدعم إلى مليار و٣٠٠ مليون دولار"[٢] ،(نلاحظ منذ إعلان الأمم المتحدة عبر صندوق التمويل الإنسانيّ أن المنح المخصصة لليمن تقلصت وأن ذلك قد يرجع إلى أسباب عديدة ، كظهور صراعات أخرى في مناطق أخرى في العالم جعل الأمم المتحدة تتوجه لها بالاستجابة الطارئة وأنقاد الأرواح، وكذلك الوضع في اليمن أصبح متراكمًا وأكثر تعقيدًا فالحرب أصبحت استثمار في الأزمة، كما أن موجة النزوح قلّت عن السابق).[٣]

حيث أن الأزمة التي تداعت فيها مؤسسات الدولة وأصبحت كل موارد التشغيلية تذهب إلى قطاعات الأمن والجيش، ومع استيلاء الجماعة الحوثيّة على العاصمة صنعاء والتي تتمركز فيها مراكز الدولة الحيويّة ومقرات الوزارات والبنك المركزي، حيث أدى هذا الأمر إلى ضعف الموارد المحلية وضعف امكانيتها أمام تحديات النازحين وتفاقم الجانب الإنسانيّ، مما جعل التدخلات الطارئة تركزت على عدة نواحي في المقام الأول الأمن الغذائي ودعم المرافق الخدمية في القطاعات الأكثر أهمية قبل القيام بأي عمل آخر (في مايو عام ٢٠١٩م أعلن محافظ محافظة حضرموت /**فرج سالمين البحسني** عن الاحتياجات الإنسانيّة الطارئة للمحافظة في افتتاح مؤتمر حضره العديد من منظمات المجتمع المدني التنموية والإنسانيّة والجهات ذات العلاقة، جاء عقد المؤتمر لإعداد خطة طارئة لرفع الاحتياجات الإنسانيّة التي

[١] للمزيد أنظر الصفحة الرسمية لمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية https://2u.pw/1LEpV
[٢] مقابلة شخصية مع مسؤول تنسيق الشئون الإنسانية مكتب (OCHA) محور المكلا / نيازي بن سلمان بتاريخ٢٧ أغسطس ٢٠٢٢م
[٣] مقابلة شخصية مع مسؤول تنسيق الشئون الإنسانية مكتب (OCHA) محور المكلا / نيازي بن سلمان بتاريخ٢٧ أغسطس ٢٠٢٢م

تشكل أولوية للمحافظة بهدف عرضها على الجهات الحكومية ومنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية لتقديم المساعدات العاجلة للمواطنين الذين يعانون وضعًا معيشيًّا صعبًا نتيجة الحرب التي تشهدها اليمن)[٤] .

وجاء هذا المؤتمر بعد خمس سنوات من تحرير المحافظة من تنظيم القاعدة واستقرار الأمن بشكل أفضل وعودة العمل في مؤسسات الدولة بعد أن تدمرت العديد من المباني والمقرات بسبب معارك التحالف مع القاعدة، ومع ذلك ظلّت محافظة حضرموت أفضل حالًا عن غيرها من المحافظات التي تعاني من معارك مستمرة في الجبهات المواجهة للتمدد الحوثي، وهذا ما قد أدى إلى موجة نزوح كبيرة أولها بعد اجتياح الحوثيّ لعدن عام ٢٠١٥م-٢٠١٦م ونزوح آلاف الأسر إلى حضرموت، وتلاحقت بعد ذلك موجة النزوح من عدة محافظات يمنية أخرى مثل الحديدة، صنعاء، تعز، مأرب...والخ .

٢. تداعيات الحرب على المستوى المعيشي للفرد بالمجتمع:

بعد الحرب وبسبب تفاقم الوضع المعيشي للمجتمع قد عاد لعدة عوامل أفرزتها الحرب مثل: ارتفاع سعر العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية بفارق كبير، كما أن متوسط دخل الفرد (٥٠) دولار لا يغطي أدنى متطلبات المعيشة الكريمة للفرد وأسرته، (وعلى الرغم من أن حضرموت هي أغنى محافظات اليمن، وتعد المصدر الأساسيّ لموارد الحكومة بينما في المقابل لا يجد الناس ضروريات الحياة فيها ..ففي مارس ٢٠٢١م خرجت الأمهات مسيرة في الشوارع مطالبات بإنهاء الفساد وغلاء المعيشة فيما أطلقوا عليه (ثورة الجياع)، وقد كانت **أم أحمد** وهي ربة منزل أول امرأة حضرمية تطأ شوارع مدينة المكلا خلال الاحتجاجات في تلك الفترة المدفوعة بالجوع والفقر)[٥] .

إلى جانب المستوى المعيشي المتدني للفرد من سكان مدينة حضرموت إلا إن موجة النزوح من المناطق الأخرى قد فاقمت الأزمة وزاد العبء على السلطة المحلية بالمحافظة فقد (بلغ عدد النازحين منذ اندلاع الحرب (١٠,٩٠٧) شخص، حتى

[٤] أنظر صحيفة الايام ،خبر صحفي (محافظ حضرموت يعلن عن الاحتياجات الإنسانية الطارئة للعام ٢٠١٩) ،بتاريخ ٢٠١٩/٥/٤م
http://2u.pw/F4adh

[٥] للمزيد انظر: صحيفة حيروت بوابة الحقيقة (الفساد وعدم الاستقرار يغذي الانقسام والهشاشة في حضرموت) ٥ ديسمبر ٢٠٢١م
/https://hayrout.com/96922

يونيو ٢٠٢٠م)[٦] ، وبحسب المصدر فأن الإحصائيات التي تحصَّل عليها مكتب التخطيط والتعاون الدولي بساحل حضرموت غير دقيقة وشاملة لجميع النازحين بالمحافظة.

وفي تقرير الوحدة التنفيذية لإدارة المخيمات بمحافظة حضرموت فأنه بلغ عدد الأسر النازحة (٨,٩٦٤) أسرة في المنازل و عدد (٣,٠٥٦) أسرة في المخيمات ٢٠% منهم بمديريات الساحل موزعين على مديريات المكلا، الشحر، غيل باوزير، الديس الشرقيّة، الريدة، وقصيعر حتى العام ٢٠٢١م.[٧]

وبالرغم من التدخلات الإنسانيّة الطارئة التي ساهمت بها المنظمات الأمميّة و الدولية إلا إن استمرار الأزمة وعدم التوصل الى حل سياسي لا يوفر تقدم واضح في تحسن الوضع المعيشي وبحسب تقرير (OCHA): *(إن التوقعات الاقتصاديّة الأوسع نطاقاً قاتمة، بما في ذلك ما يتعلق بانخفاض سعر الصرف وانخفاض القوة الشرائية للأسر، فسعر الصرف أصبح أسوء مما كان عليه قبل الهدنة، حيث فقدت العملة ٢٢% من قيمتها منذُ منتصف أبريل، عندما تم إعلان الهدنه أرتفع سعر الريال اليمني بشكل حاد في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة اليمنية.. فنتيجة لمزيج العديد من العوامل لا تزال القدرة الاقتصاديّة للحصول على الغذاء بالنسبة للناس محدودة للغاية، فقد زادت تكلفة الحد الأدنى لتكاليف السلة الغذائيّة بنسبة ٧٤% في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، كما ارتفعت نسبة الأسر التي تفتقر للغذاء الكافي إلى ٥٥%، وبلغ انعدام الأمن الغذائيّ مستويات عالية للغاية في ٢٠ محافظة من أصل ٢٢ محافظة)*[8].

٣. دور المنظمات في تحسين الوضع المعيشي في حضرموت:

إن التدخلات الإغاثيّة الإنسانيّة التي تقوم بها المنظمات الأمميّة أو الدولية أو المحلية، تكون بناء على حاجة تستدعي عليها اعتماد مخصصات لمنح مالية لتوفير الاحتياجات اللازمة في الجوانب التي تعاني من النقص أو انعدام الخدمات وكثير من المنظمات ساهمت في التدخلات الطارئة لإنقاذ الأرواح سواء في الكوارث الطبيعية التي مرت بها المحافظة أو دعم الأسر الأشد فقرًا بالسلل الغذائية والتمور التي

[٦] تقرير حصل علية المركز عن الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين بمحافظة حضرموت الساحل
[٧] إحصائيات للعام ٢٠٢١م حصل عليها المركز من الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين بمحافظة حضرموت
[٨] للمزيد انظر : تقرير في الصفحة الرسمية (OCHA) بتاريخ: ٥ سبتمبر ٢٠٢٢م (الاقتصاد غير المستقر يفاقم وضع الأمن الغذائي المنذر بالخطر https://2u.pw/auE55

أصبحت أكثر المعونات التي يتم توزيعها في فترة من الفترات التي مرت بها الأزمة في حضرموت.

ومنذ بداية أزمة الحرب في اليمن بشكل عام وإعلان صندوق التمويل الإنسانيّ ومركز الملك سلمان وتخصيص منح مالية صُرفت بشكل سنويّ ومستمر لسد الحاجة الإغاثيّة في اليمن بسبب الحرب توجهت المنح المالية إلى سد حاجة المحافظة في مجال الخدمات الإنسانيّة " فالمساعدات الدولية قد لا تكون مباشرة ولا يلمسها المواطن بنفسه ولولاها لتوقفت الكثير من الخدمات مثل خدمة المياه، الصرف الصحي والعديد من المستشفيات والمراكز الصحية والتعليمية بالمقارنة مثلًا بالمنح المقدمة لدعم قطاع المياه والصرف الصحي و التي لم تحصل عليه المحافظة خلال عشرين سنة سابقة فتحسنت معه الخدمات بشكل ملحوظ مقارنة بالمحافظات الأخرى التي تعاني فيها الناس من مشكلات في المياه بسبب الحرب والأزمة"[9] .

وبالنسبة لمؤسسات الدولة ٩٠% منها تعطلت وتوقف الدعم المادي للمرافق الحكومية باستثناء بند الراتب وبنود أخرى تغطي الجوانب التشغيلية، فالتدخلات التي قامت بها المنظمات الإغاثيّة لدعم قطاعات الحكومية كثيرة فبحسب "تقرير عن نشاط المنظمات غير الحكومية العربية والأجنبية العاملة في حضرموت (الساحل) للعام ٢٠١٩م (بلغ عدد المنظمات التي نفذت أنشطة ومشاريع تنموية (١٨) منظمة وكما تضمن التقرير أهم الأنشطة والبرامج التي نفذتها المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة منها (منظمة اليونيسف، منظمة الأغذية والزراعة الفاو ، منظمة الصحة العالميّة وبرنامج الغذاء العالميّ) في عدد من المجالات أهمها الأمن الغذائي، الصحة، التعليم ، المياه والصرف الصحي والنظافة والتحسين.)[10] .

وفي ظل استمرار الأزمة المعيشية وغياب مؤسسات الدولة ومواردها أستمر الدعم الذي تقدمه المنظمات وتوسع نشاطها وبحسب تقرير عن نشاط المنظمات غير الحكومية العربية والأجنبيّة في محافظة حضرموت الساحل للعام ٢٠٢٠م،(فقد شهد تزايد نشاط المنظمات حيث بلغ عدد المنظمات التي نفذت أنشطة ومشاريع تنمويّة في العام ٢٠٢٠م (٢٢) منها (٨) وكالات تابعة لمنظمات الأمم المتحدة وتمارس نشاطها من مقرها الذي استأجرته في فندق رمادا)[11].

[9] مقابلة شخصية مع مسؤول تنسيق الشئون الإنسانية مكتب (OCHA) محور المكلا / نيازي بن سلمان بتاريخ٢٧ أغسطس ٢٠٢٢م

[10] تقرير حصل علية المركز من مكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي بساحل حضرموت عن نشاط المنظمات غير الحكومية العربية والأجنبية

[11] تقرير حصل علية مركز من مكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي بساحل حضرموت عن نشاط المنظمات غير الحكومية العربية والأجنبية

٤. أبرز التدخلات التي ساهمت بها المنظمات الدولية الإغاثيّة:

إن أبرز التدخلات التي ساهمت بها منظمات الدولية و الإغاثيّة كما أوضحت تقارير مكتب التخطيط والتعاون الدولي لعامي ٢٠١٩م و٢٠٢٠م أنها كانت في مجالات المياه والصرف الصحي، الصحة، التعليم، المساعدات الإنسانيّة، التغذية التكاملية، النظافة، التحسين ومجالات أخرى كالتدريب والتأهيل؛ ما يهمنا في هذا الجانب هو تسليط الضوء على التدخلات التي قامت بها المنظمات الإغاثيّة كتدخلات طارئة وضرورية للحد من توقف الخدمات اللازمة.

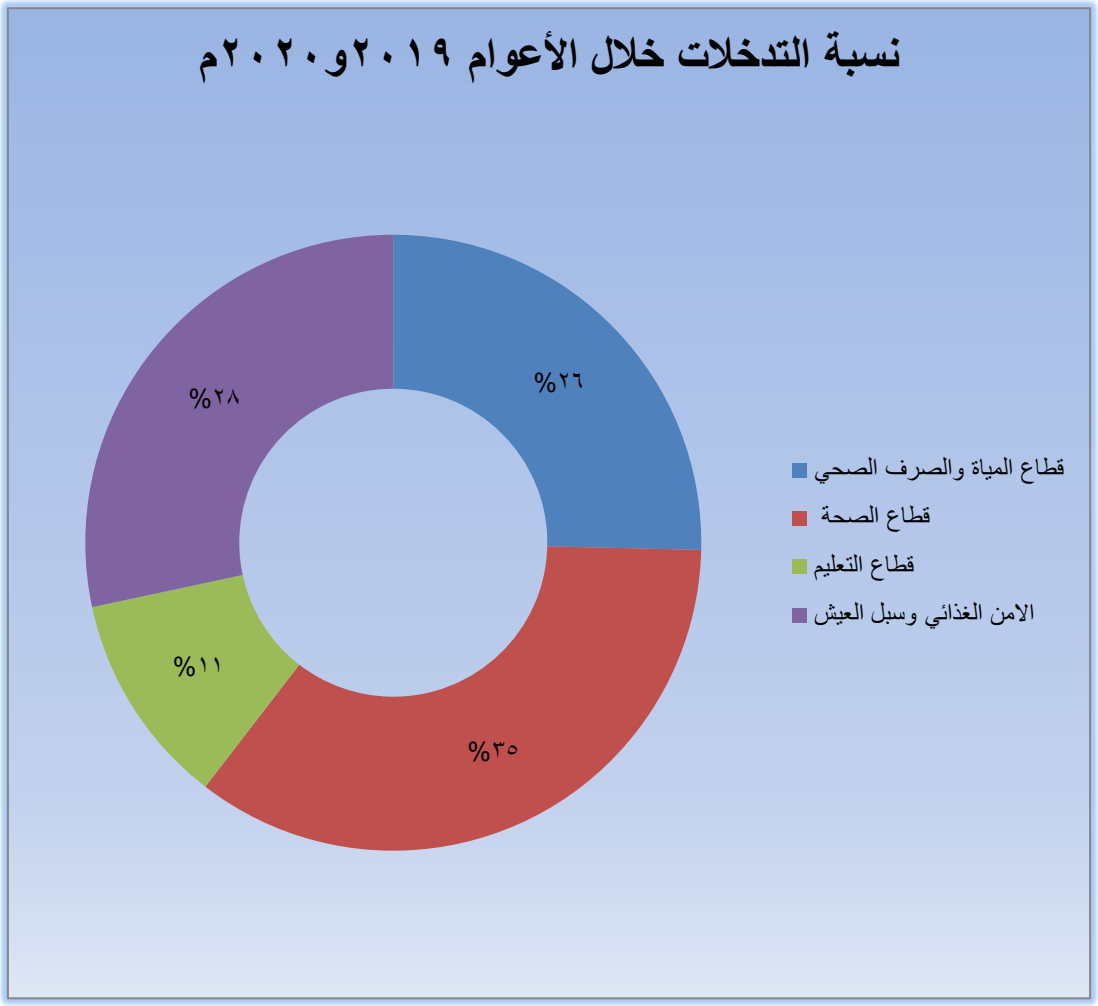

(شكل١)

أولاً: مشاريع دعم قطاع المياه والصرف الصحي:

إن في الجانب الأول قد بلغت نسبة التدخلات في جانب دعم قطاع المياه و الصرف الصحي ٢٦% (شكل١) من إجمالي التدخلات الطارئة في عامي ٢٠١٩م-٢٠٢٠م حيث أن (إجمالي المشاريع التي تدخلت بها منظمة اليونيسف بحسب تقرير مكتب التخطيط والتعاون الدولي بساحل حضرموت للعام ٢٠١٩م (٢٠) (شكل ١) مشروع في مجال المياه والصرف الصحي بتكلفة (١.٨٠٨.٣٢٧) مليون وثمانمائة وثمانية آلاف وأثنين وسبعين دولار بالتنسيق مع المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بساحل حضرموت، منها(٩) مشاريع مختلفة في المناطق الريفية بتكلفة(٣٥١.٦٥١) ثلاثمائة وواحد وخمسين ألف وستمائة وواحد وخمسين دولار و(١٨٦.١٧٥.٣٦٥) مائة وستة وثمانين مليون ومائة وخمسة وسبعين ألف وثلاثمائة وخمسة وستين ريال يمني بالتنسيق مع الهيئة العامة لمياه الريف بساحل حضرموت، و كانت أهم المشاريع التي تدخلت بها اليونيسف في دعم قطاع المياه والصرف الصحي، مشاريع إعادة تأهيل وتوسيع وتعميق بئر بحقل الغضيبة وعدد ٢ بئر في حقل ثلة، وعدد من المشاريع في تحسين شبكة المياه بعدة مديريات، مثل: الريدة، قصيعر، الديس الشرقيّة وغيل باوزير ومشاريع توريد منظومة ضخ بالطاقة الشمسية في عدد من المديريات، كالغيل، أرياف المكلا وحجر، وفي ٢٠٢٠م تدخلت اليونيسف بمشروع واحد (شكل٢) في مجال تحسين شبكة المياه لأجزاء من مدينة المكلا بالتنسيق مع المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي، كما أن غيرها من المنظمات الدولية تدخلت في قطاع المياه حيث عملت الوكالة الألمانية GIZ على مشروع واحد وهو (شكل ٢) تأهيل مجاري وادي سمعون مديرية الشحر ولا يوجد لها تدخلات في مجال المياه خلال عام ٢٠٢٠م بحسب تقرير مكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي، أما مكتب برنامج الأمم المتحدة المشاريع(UNOPS) فساهم بالتدخل بعدد(١٠)(شكل٢) مشاريع خلال العام ٢٠٢٠م وتدخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ (UNDP) بمشروعين في نفس العام(شكل٢) إعادة تأهيل مجاري عدد من المناطق، وتحسين شبكة المياه بمديرية المكلا .)12(

(١٢) تقرير حصل عليه المركز من مكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي بساحل حضرموت عن نشاط المنظمات غير الحكومية العربية والأجنبية بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٥م

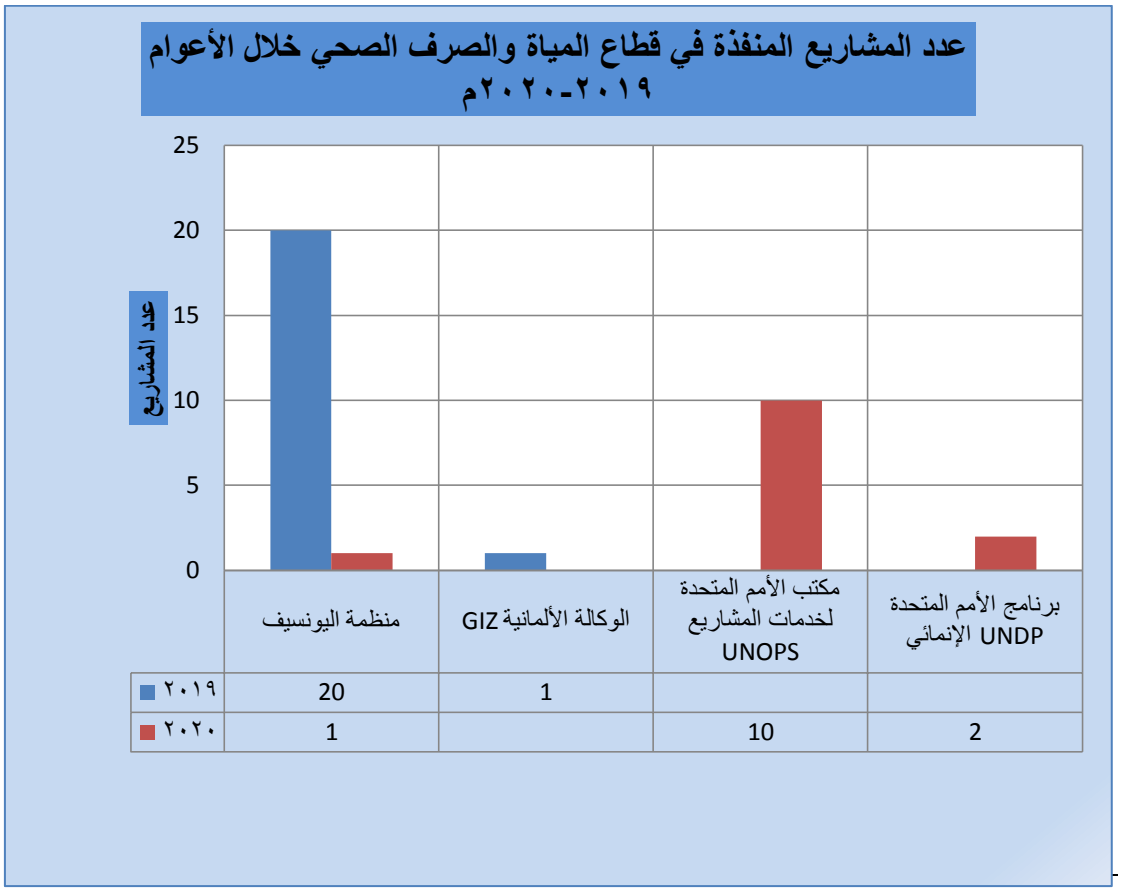

(شكل٢)

ثانيًا: مشاريع دعم قطاع التعليم:

بلغت نسبة مشاريع دعم قطاع التعليم ١١% (شكل١) حيث أن منظمة اليونيسف قد تدخلت بعدد (٣) مشاريع عام ٢٠١٩م (شكل٣) في مجال التعليم بتكلفة (٣٤.٣٦٥) أربعة وثلاثين ألف وثلاثمائة وخمسة وستين دولار تضمنت بناء مرافق صحية بالمدارس في مديريات غيل باوزير والضليعة ومديرية المكلا بالتنسيق مع مكتب وزارة التربية والتعليم "، و في العام ٢٠٢٠ م " بمشروع واحد (شكل٣) وهو إعادة تأهيل مدرستي ثلة والنويمة بأرياف المكلا بتكلفة (٢٩.٨٧٠) تسعة وعشرين ألف وثمانمائة وسبعين دولار " ،كما تدخلت منظمة مرسي كو بعدد (٣) مشاريع عام ٢٠١٩م (شكل ٣) بتكلفة (١١٨.٠٢٠)مائة وثمانية عشر ألف وعشرين دولار، تضمنت إعادة تأهيل مدرستين بمديرية بروم ميفع وإعادة تأهيل مدرسة بأرياف المكلا، وعدد (٢) مشاريع في العام ٢٠٢٠م (شكل٣)، تأهيل مدرسة الحسي كمرحلة ثانية بتكلفة

(١٥.٧٠٠) خمس عشرة ألف وسبعمائة دولار، ومشروع تأهيل مدرسة علي بن أبي طالب بمديرية بروم ميفع بتكلفة (٣٣.٥٠٠) ثلاثة وثلاثين ألف وخمسمائة دولار، كما تدخلت منظمة الهجرة الدولية بعدد (٣) مشاريع في ٢٠١٩م (شكل٣)، لم تذكر تكلفتها في التقرير، ومشروع بناء مدرسة بعدد (٩) فصول بمديرية المكلا بتنفيذ الصندوق السعودي لأعمار اليمن (شكل٣)، ومشروع التغذية المدرسية بمدارس أرياف المكلا الذي نفذه برنامج الغذاء العالمي خلال العام ٢٠٢٠م."[13]

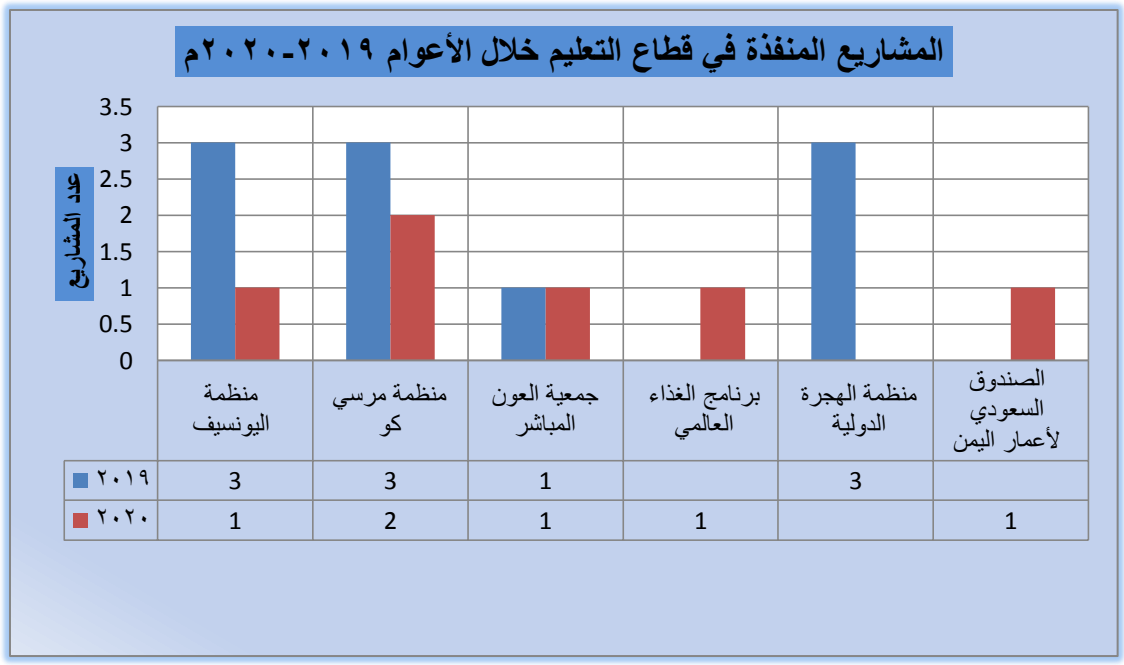

(شكل٣)

ثالثًا: مشاريع دعم قطاع الصحة :

أما ما يخص قطاع الصحة والسكان وهي الأكبر تدخلًا من بين كل القطاعات الأخرى حيث أن (منظمة اليونيسف تدخلت بالإغاثة بعدد (٢) مشاريع في عام ٢٠١٩م (شكل٤) بالتنسيق مع مكتب وزارة الصحة العامة والسكان وهي مشروع إعادة تأهيل مخازن الرعاية الصحية بمديرية المكلا بتكلفة (٥٦.٠٨٨) ستة وخمسين ألف وثمانية وثمانين دولار، ومشروع إعادة تأهيل المياه والصرف الصحي لبعض المرافق الصحية في عدد من مديريات الساحل، أما في العام ٢٠٢٠م كان التدخل أكبر لمنظمة اليونيسف في مجال الصحة ، بعدد (٩) مشاريع عام ٢٠٢٠م (شكل٤)

[13] مصدر سابق.

تمثلت في برامج تدخلت في الصحة العامة والتغذية، من خلال دعم برامج الرعاية الصحية، الإمداد بالأدوية والمعدات اللازمة ودعم مراكز معالجة الكوليرا وحملات التحصين ضدها، خاصة في مديرية حجر، وترميم مبنى الأطفال بمستشفى المكلا للأمومة والطفولة، كما نفذت منظمة مرسي كو عدد (٤) مشاريع في عام ٢٠١٩م (شكل٤) في مديرية بروم ميفع ومديرية المكلا بكلفة(٢٧.٥٧٩) سبعة وعشرين ألف وخمسمائة وتسعة وسبعين دولار، وتدخلت منظمة الهلال الأحمر بعدد(٥) مشاريع في عام ٢٠١٩م (شكل٤)، منها إعادة تأهيل واستكمال البناء والصيانة لعدد (٧) مستشفيات في كُلاً من (الشحر، الديس الشرقية، الريدة، بنك الدم، مركز الأطراف) مع استيراد المعدات الطبية والتجهيزات بتكلفة إجمالية بلغت (٢٢.٣) أثنان وعشرين مليون درهم أماراتيّ، وإعادة بناء وتطوير مستشفى أربعين شقة للأمومة والطفولة بسعة (١٥٠) سرير واستيراد المعدات والتجهيزات الكاملة بتكلفة إجمالية بلغت (٣٣.٤) مليون درهم أماراتيّ، وفي العام ٢٠٢٠م تم استكمال إعمال التأهيل والصيانة للمستشفيات المستهدفة بنفس التكلفة المالية .

كما نفذت مؤسسة الراشد الكويتية خلال العام ٢٠١٩م عدد (٣) مشاريع في عام ٢٠١٩م (شكل٤)، ونفذت مؤسسة الصحة والتغذية للتنمية مشروع واحد خلال ٢٠١٩م ، كما تم تنفيذ مشروع دعم خدمات الصحة الإنجابية في المراكز الصحية في عدد من المديريات بتمويل من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي وتدخلت منظمة الصحة العالمية خلال العام ٢٠١٩ في مشروع إعادة تأهيل غرفة التغذية بمستشفى المكلا للأمومة والطفولة ، وفي العام ٢٠٢٠ م توجهت المنظمات بالتدخل بالدعم بالطاقة البديلة ، ففي قطاع الصحة تم دعم عدد من المراكز الصحية بمنظومة الطاقة الشمسية ، والذي نفذته جمعية العون المباشر الكويتية ، وتوريد (١٠٨) ثلاجة لحفظ اللقاحات تعمل بالطاقة الشمسية بدعم وتنفيد منظمة اليونسف."[14] ، وكانت نسبة التدخل في الجانب الصحي ٣٥% (شكل١) .

إلى جانب المعونات التي تدخلت بها المنظمات الأممية والدولية ، كانت الخدمات التي تقدمها الجمعيات والمنظمات الدولية مستمرة من قبل نشوء الأزمة، في جانب المخيمات الطبية والتخفيضات التي تقدم للمرضى، فبحسب تقرير مكتب التخطيط والتعاون الدولي بحضرموت الساحل، (تم تنفيذ عدد (٧) مخيمات بتمويل من عدة جهات بلغ فيها عدد المستفيدين منها (١٧.٧١٩) شخص وتم إجراء (٢.٧٧٠) عملية بدعم من جهات محلية ودولية، بالإضافة إلى الأعمال الخيرية التي تقوم بها عدة مؤسسات محلية وخارجية مثل: مؤسسة البصر الخيرية العالمية(مستشفى هيا اليحيا

[14] مصدر سابق.

لطب العيون بالمكلا) وما تقدمه من خدمات مجانية في مجال الفحص حيث بلغ عدد المرضى الذين تم الكشف عنهم مجانًا (١٩٦٤) مريض كما بلغ إجمالي التخفيضات التي قدمتها المستشفى للعام ٢٠١٩ (١٢.٠١١.٣٧٥)اثنى عشر مليون وأحدى عشر الف وثلاثمائة وخمسة وسبعين ريال يمني في عدة خدمات[15].

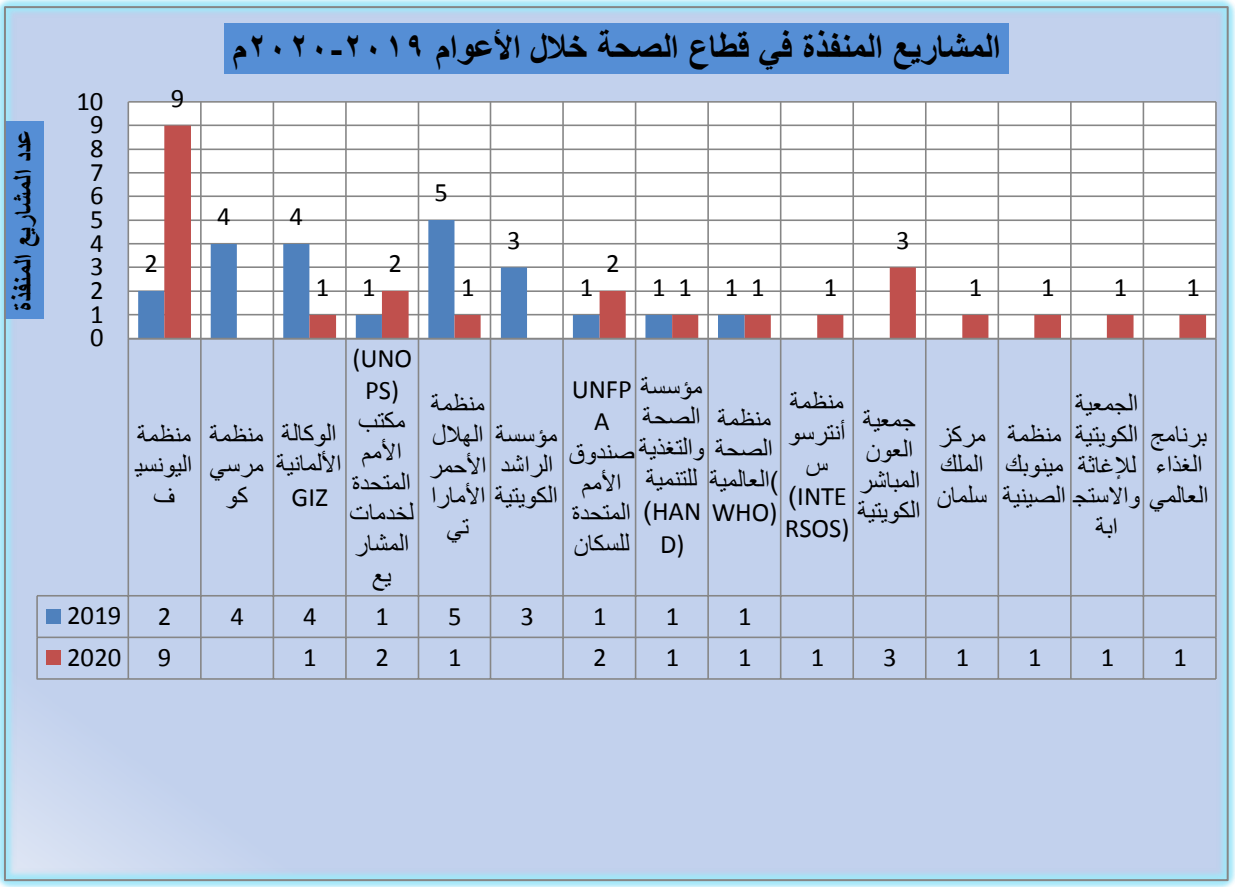

(شكل ٤)

رابعاً: مشاريع الأمن الغذائي وسُبل العيش:

أن الجانب الرابع كانت قد قدمت منظمات دولية منها منظمة الأنترسوس الإنسانيّة والتي تستهدف بشكل رئيسي النازحين من خلال تقديم التحويلات النقدية الغير مشروطة، تأهيل مراكز الإيواء الجماعية، تقديم المساعدات المالية لإيجار السكن للنازحين ومعالجة سوء التغذية من خلال العيادات المتنقلة ودعم المراكز الصحية،

[15] مصدر سابق.

فقد (نفذت المنظمة خلال العام ٢٠١٩م (٥) مشاريع(شكل٥)أهمها توفير المساعدة النقدية التي نفذتها المنظمة بتمويل من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إلى جانب برنامج تحسين سُبل العيش بتمويل من اليونيسف).[16]

وقد كانت العديد من المنظمات الدولية قد توجهت إلى تنفيذ برامج دعم سُبل العيش في اليمن بدلًا عن برامج السلل الغذائية (فالاحتياج في المجتمع كبير ومن ناحية المعونات الغذائية التي كانت تصرف للأسر، تأخذ وقت ولا يستفيد منها المستهدفون بصورة تحقق الاستدامة فقد تنقطع عنه لأشهر قادمة فبدأت المنظمات تتوجه إلى برامج سُبل العيش من خلال التدريب، وتوفير الأدوات اللازمة لأصحاب الحرف[17]، حيث "استهدفت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (مؤسسة براغما الدولية) ضمن برنامج اليمن للاستقرار والتكافل الاقتصادي، ففي العام ٢٠١٩م شهد نشاط البرنامج في ساحل حضرموت تنفيذ عدد من الأنشطة في مجالي الزراعة والأسماك، فقد تم من خلال ذلك استكمال البرنامج التدريبي لعدد (١٧٤) نحّال من مديرية دوعن وتنمية قدراتهم في معاملات ما بعد قطف العسل والإدارة الحديثة للمناحل، وتدريب (٣٢) امرأه من مديرية غيل باوزير، و(٣١) امرأة من ميفع في مجال الرعاية والإنتاج للثروة الحيوانية، وتنفيذ عدد من الدورات للشركات العاملة في القطاع السمكي وتأهيلهم، وغيرها العديد من التدخلات "[18]، وخلال عام ٢٠٢٠م ساهمت في عدة أنشطة في مجالات سُبل العيش، الزراعة، تسهيل التجارة، تأهيل القوى العاملة لسوق العمل والتوظيف، وتطوير المنشآت الصغيرة والأصغر وإصلاحات الاقتصاد الكلي "[19].

كما نفذت جمعية العون المباشر الكويتية خلال العام ٢٠١٩م ، مشروع توزيع الزي المدرسي لعدد (١٢.٠٠٠) طالب وطالبة بمديريات المكلا (بروم ميفع ، أرياف المكلا وحجر)، أما في العام م٢٠٢٠ فقد توسع نشاطها بعدد (٥) مشاريع (شكل٥)من ضمنها مشروعين في مجال الاستجابة الطارئة وهما:

١- مشروع توزيع الحقيبة المدرسية بكل مستلزماتها ، الذي أستهدف (١٠.٠٠٠) طالب وطالبة من الفقراء والنازحين والأيتام وذوي الإعاقة، بالتنسيق مع مكتب وزارة التربية والتعليم بساحل حضرموت، بكلفة بلغت(١٣٤.٧٤٧) مائة وأربعة وثلاثين ألف وسبعمائة وسبعة وأربعين دولار.

[16] مصدر سابق.
[17] مقابلة اجراها الباحث مع المدير التنفيذي لمؤسسة متطوعون للتنمية أ/محمد خالد الخامر، بمقر المؤسسة ، بتاريخ ٢٦ أغسطس ٢٠٢٢م.
[18] مصدر سابق.
[19] مصدر سابق.

٢- ومشروع توزيع السلل الغذائية استفاد منه (١٠٠٠) أسرة من الأسر النازحة، الأيتام، ذوي الإعاقة والأسر الأشد فقرًا في مديريتي المكلا والشحر بالتنسيق مع جمعية المعروف للتنمية، كما نفذت الندوة العالمية للشباب الإسلامي خلال العام (٢٠١٩م) (٦) مشاريع (شكل٥) في مديريات ساحل حضرموت بإجمالي تكلفة بلغت (٣٨.٤٤٥.٥٠٠) ثمانية وثلاثين مليون وأربعمائة وخمسة وأربعين الف وخمسمائة ريال يمني، حيث شملت هذه المشاريع توزيع السلل الغذائية، كسوة العيد ، كفالة الأيتام، العقائق والنذور، الإفطارات والأضاحي وقد بلغ عدد المستفيدين (٨١٠٥) شخص، كذلك قامت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بتوزيع مستلزمات زراعية لعدد(٥٦٠) مزارع من مدرية حجر ضمن مجال (نقد مقابل العمل)، ونفذ برنامج الغذاء العالمي خلال العام ٢٠١٩م برنامج السلة الغذائية أستفاد منه (٢٨.٥٠٠) شخص، بالإضافة إلى مشروع التغذية التكاملية للأطفال دون سن الخامسة والحوامل والمرضعات في عدة مديريات وبالتنسيق مع ائتلاف الخير والمؤسسة الطبية الميدانية، كما توجه الهلال الأحمر الإماراتي خلال العام ٢٠٢٠م بتوزيع مساعدات غذائية وإغاثيّة من فترة إلى أخرى بحسب تقرير مكتب التخطيط والتعاون الدولي للعام ٢٠٢٠م[20].

وقد ساهمت المنظمات الأممية والدولية في سد النقص الذي تعاني منه الدولة، من خلال توفير الخدمات اللازمة للمواطن ومنها خدمات أساسية وقد تتسبب في مشكلات مجتمعية كثيرة في حالة تعطلت عن العمل، فما ساهمت به المنظمات الأممية والدولية في قطاعات مهمة كالمياه ،الصرف الصحي ،التعليم، والصحة يعد أنفاذ وإغاثة طارئة لزمت معها تدخلات سريعة في ظل الظروف الصعبة كادت أن تأّذي إلى مشكلات، فالتدخلات التي قدمتها المنظمات الأممية والدولية في مجال الصحة مثلاً ساهم في الحد من كوارث وبائية في فترة أنتشار وباء COVD19 والذي لم تكن الدولة في تلك المرحلة قادرة على توفير أدنى التدخلات للحيلولة دون انشار الوباء ،"عندما ظهرت جائحة كورونا لم يكن هناك سواء جهاز فحص (PCR) واحد فقط في محافظة صنعاء فتم توفير الجهاز الذي تتراوح قيمته من ٥٠-٧٠ ألف دولار قامت المنظمات الدولية بتوفير الجهاز وكل ما يلزم من أدوية وأدوات سلامة ومعقمات وكمامات وتوفير الأكسجين وتجهيز مراكز العزل بالمعدات وحوافز مالية للكوادر الصحية "[21]. وبحسب تقرير مكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي بساحل حضرموت فأن "الجمعية الكويتية للإغاثة والاستجابة قد

[20] مصدر سابق.
[21] مقابلة شخصية مع مسؤول تنسيق الشئون الإنسانية مكتب (OCHA) محور المكلا / نيازي بن سلمان بتاريخ٢٧ أغسطس ٢٠٢٢م

تدخلت في العام ٢٠٢٠م بتوريد أجهزة ومعدات طبية خاصة لمواجهة فيروس كورونا"[22] .

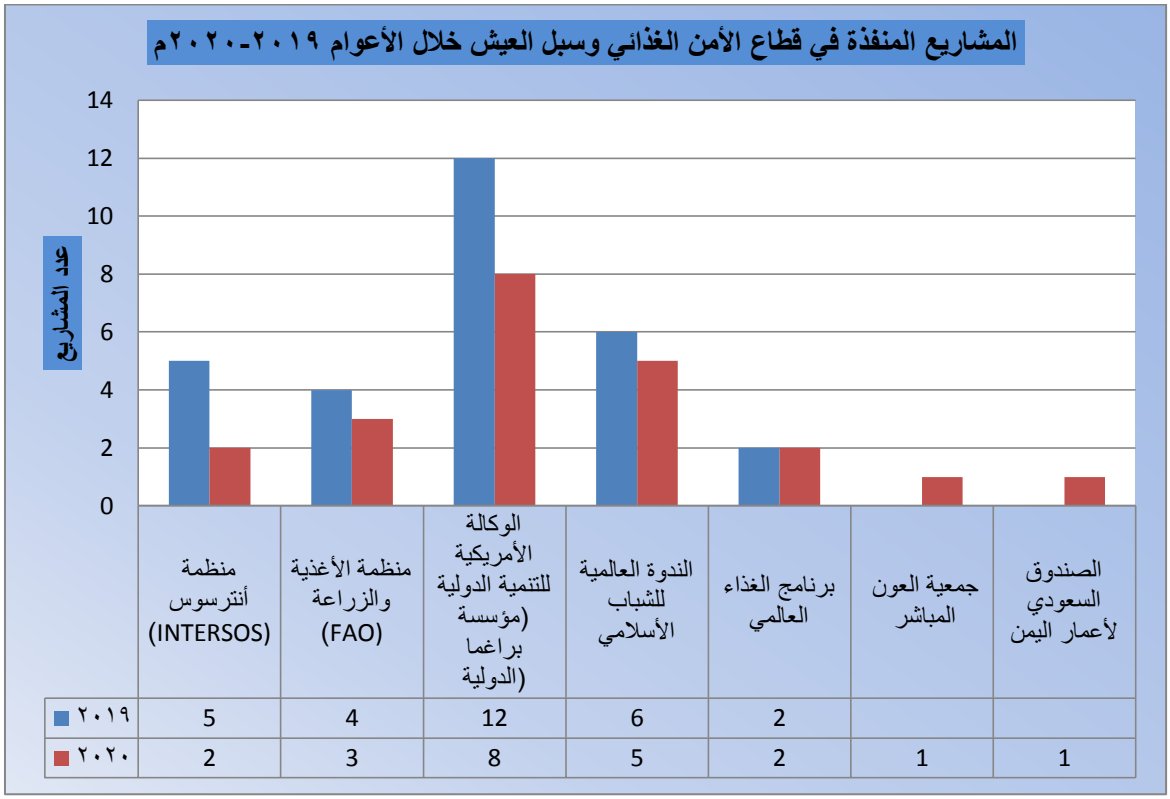

(شكل٥)

نتائج تدخل المنظمات الإغاثيّة على تحسين الوضع المعيشي:

استنادًا إلى إعلان صندوق الأمم المتحدة لتقديم المنح والمعونات وتخصيص الدعم لليمن في العام ٢٠١٧م، فأن الأهداف التي وضعت للتدخلات الإنسانيّة والإغاثيّة هدفت إلى إنقاذ الأرواح والحد من تفاقم الأزمة بسبب الحرب وآثارها كارتفاع

[22] مصدر سابق.

معدل النزوح ، تدهور اقتصاد الدولة بالتالي تدهور الوضع المعيش للفرد .. وغيرها من المشكلات.

(هدف المنظمات الأممية والدولية هو إنقاذ الأرواح والمساهمة في وضع المعالجات الضرورية وليس تحقيق الرفاهية فحتى ما تحص المواطن على الخدمات الأساسية يعتبر قد تحقق الهدف من ذلك).[23]

في تقديرنا قد تمثلت أبرز آثار تدخل المنظمات الأممية والدولية والمحلية في عدة نقاط أهمها:

أولًا:

تعد التدخلات التي قامت بها المنظمات بالأخص الأممية والدولية قد ساهمت في استمرارية الخدمات التي تقدمها القطاعات الحكومية للمواطنين التي توقفت بسبب الأزمة والحرب منذُ ٢٠١٥م، وبالتالي تقديم المعونات الإغاثية المادية منها والعينية كالتدخلات التي ساهمت بها منظمة اليونيسف في مجالات هامة كالمياه والتعليم والصحة.. وغيرها من المنظمات الإغاثية التي ساهمت في كثير من التدخلات لضمان استمرارية جودة الخدمات التي تقدمها المرافق الحكومية الخدمية والذي كان واضحًا في المجالات الأربعة المذكورة وتتراوح نسبتها بين جيد إلى متوسط بحسب التقارير والمقابلات التي تم اجراؤها.

ثانيًا:

إن إجمالي ما تدخلت فيه المنظمات الدولية بأكثر من (١٣٤) مشروع في ظل الوضع الراهن أسهم في إحداث أثر بالغ الأهمية خصوصًا فيما يتعلق بالاقتصاد والبرامج التي ساهمت في رفع قدرات ومهارات أصحاب الحرف من الجنسين وتمكين أصحاب المهن كالصياديّن والمزارعيّن ومعالجة المشكلات التي يعانون منها بسبب الأزمة الراهنة هذا بدوره يؤكد على ضرورة وجود المنظمات الإغاثيّة لتخفيف حدة الأزمات التي القتها لنا الأزمة السياسيّة في اليمن؛ إذ أن الدورات التدريبية التي نفذتها العديد من المنظمات الدولية والمحلية في مجال رفع قدرات النساء في الحرف كثيرة مثل: الطبخ ،صناعة الكيك ،الحلويات ،صناعة البخور

[23] مقابلة شخصية ، مصدر سابق.

والعطور.. وغيرها قد ساهمت في فتح باب دخل لهن ولأسرهن وكذلك التدريب والتأهيل في مجالات عدة لأصحاب المهن (كالمزارعيّن، النحاليّن، والصياديّن) مما ساهم في رفع قدراتهم وتشجعيهم على التطوير والتسويق لأعمالهم مستقبلًا، كما أن هذا الجانب قد أصبح رافدًا للسوق بتدوير عجلة الاقتصاد وانعاشه وإن كان في حده الأدنى.

ثالثًا:

إن إقبال المنظمات قد فتح الفرص أمام الكثير من الخريجين من مختلف التخصصات لشغل وظائف لدى المنظمات الدولية بالتالي القضاء على نسبة كبيرة من البطالة في المجتمع، ومن خلال نوعية التخصصات مثل : (تقنية معلومات، البرمجة، والترجمة) التي يطلبها العمل لدى المنظمات من جانب أولي مع ملاحظة أن هذه التخصصات لم تلاقي الكثير من الطلب لدى القطاعات الأخرى، إلى جانب ذلك فأن المنظمات الدولية ساهمت في بعض برامجها على رفع وعي الشباب خاصة والمجتمع بشكل عام كالبرامج التي تهدف الى إدارة العمل والتسويق الحر للمشاريع الصغيرة والأصغر.

كما إن العمل الذي تقدمة المنظمات الدولية والأممية أعطى الشباب اليمني فرصة الاطلاع على العالم الخارجي كون المنظمات الدولية والأممية فتحت لهم فرص للتعرف على العمل المؤسسي في مكاتبها الرئيسية، وفتحت لهم فرص للتعرف على موظفين من كافة الدول المشتغلة مع المنظمات، وتمكن من خلال المنظمات الدولية والأممية اكتساب الكثير من الخبرات والمهارات التي تساهم في تطوير عجلة التنمية مستقبلًا.

رابعاً:

من ناحية أخرى نرى أن المنظمات الدولية قد خلقت شريحة مترفة في المجتمع، وذلك من خلال التفاوت الكبير بين دخل الموظفين المنتسبين للمنظمات، والفئة التي تنتسب لقطاعات أخرى حكومية أو خاصة، حيث أن المنظمات الخارجية يكون فيها معدل الرواتب مرتفع أضعاف عن الرواتب في القطاعات الحكومية أو حتى الخاص المحلي وهذا التفاوت يبرز أثره الواضح في القدرة الشرائية لمنسبين المنظمات الدولية عن غيرهم؛ مما يتسبب في خلل كبير في العرض والطلب في الأسواق

المحلية التي عادةً ما تعرض منتجاتها بالقيمة المتداولة وهي العملة الغير محلية والتي لا يستطيع المواطن المنتسب لقطاعات أخرى تلبية احتياجاته منها كما أن هذا التفاوت يظهر في الأسر نتيجة لعدم التوزيع العادل من قبل بعض المنظمات أو التركيز على فئات دون غيرها يؤدي إلى الكثير من المشاحنات والتفاوت في التوزيع مما يزيد الوضع تعقيدًا.

خامسًا:

أن أتكال القطاعات الحكومية على المنظمات الدولية والأممية في تقديم المعونات العينية والمادية، يجعل القطاعات الحكومية تعتاد على مستوى عالي من الدعم المادي، وعدم ديمومة المعونات التي تقدمها المنظمات الإغاثيّة كونها تقدم العون في حالات إنسانيّة طارئة بسبب الحرب، فأن انقطاع الدعم سيؤدي إلى حدوث فجوة كبيرة في القدرة على الدعم في الموارد التشغيلية التي تقدمها الدولة إذا ما انقطعت المعونات المادية، كما أن الحوافز المادية التي تقدمها المنظمات للكوادر الحكومية في بعض المرافق يخلق نوع من الرضى لفترة مهددة بالتوقف، بالتالي عند توقف الحوافز المادية قد يسبب نوع من فقدان الحافز اللازم للعمل، وقد لا تستطيع الدولة بعد انتهاء الأزمة على تغطية هذا الفارق، مما سيؤدي إلى تفاقم الوضع المعيشي اجتماعيًّا و إنسانيًّا .

سادسًا:

أن تدخل المنظمات في منظومة الكهرباء لم يكن مباشرًا نظرًا لكونها مؤسسة حكومية خدمية ولما تعانيه كذلك من إشكاليات إدارية معقدة، إلا أنها تدخلت بوسائل وحلول بديلة عن التيار الكهربائي لعدد من المستشفيات والمراكز الصحية كدعمها بمنظومات الطاقة الشمسية، وتزويد بعض المرافق كذلك بالمحروقات من أجل استمرار تقديم خدماته للموطنين، وهذا ينذر بأن المستشفيات والمراكز الصحية الهامة للمواطنين مهددة بالانهيار نتيجة لتقاعس السلطة المحلية عن مهامها في حالة انسحاب المنظمات الدولية من المحافظة.

التدقيق اللغويّ:

مروى الديني

إعداد الباحثة:

عهد الكسادي

إشراف:

أ.هشام الكاف